

ملخص البحث

تفرض الوثيقة الدستورية التزامات وواجبات عديدة على السلطات العامة في الدولة ابرزها توفير الغذاء لجميع سكان الدولة ، وهذا الواجب حديث العهد اذ يرجع في اساسه الى جهود المشرع على مستوى القانون الدولي ثم انتقل الى مستوى التشريع الداخلي .

ويرتبط مفهوم اشباع الحاجات الغذائية بالأمن الوطني للدولة اذ يؤثر على استقلالها السياسي ويعد معيارا لقياس قوة الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتميز الدول ذات الاقتصاديات المتطورة بوفرة المواد الغذائية وتصديرها الى الدول التي لا تستطيع اشباع طلباتها من الناتج المحلي ، ولا يقتصر الالتزام القانوني على توفير الغذاء في بعض الدول وانما يتعدى ذلك الى توفير مخزون مناسب من الغذاء يسد الطلب في المستقبل في حالة وجود ظروف طارئة لا يمكن في ظلها انتاج الغذاء ، ومن الجدير بالذكر ان العديد من الانظمة الدستورية قد تبنت مفهوم الامن الغذائي بالنظر الى اهميته وتأثيره على حياة السكان اذ لا يمكن تصور استمرار ديمومة الحياة الانسانية في حالة نضوبه او تعرض مستوياته للخطر .

المقدمة

التنظيم الدستوري للأمن الغذائي يعني قيام المشرع الدستوري بإيراد نصوص دستورية سواء بصورة صريحة او ضمنية في صلب الوثيقة الدستورية تعنى بمعالجة توفير الغذاء للإنسان والحق في الحصول على غذاء كافي بوصفه احدى مقومات الحياة البشرية ، ومع تطور الحياة البشرية وازدياد الطلب على الغذاء ونتيجة لمشاكل التغذية اصبح ضروريا قيام السلطات المختصة في الدول بوضع استراتيجية تحقق بموجبها الامن الغذائي لمواطنيها ويمكن لها ذلك عبر قيام السلطة التشريعية بوضع قواعد ملزمة لجميع الافراد والسلطات لتحقيق الاكتفاء الانساني من الغذاء .

وتتبلور اهمية البحث بالتنظيم الدستوري للأمن الغذائي في كونه ينظم حق الانسان في الغذاء وتوفير الغذاء الصحي ويتعلق بأبرز مقومات الامن الوطني للدولة والذي يعد الامن الغذائي اهم مكوناته ، من جانب اخر يأخذ البحث بالموضوع اطارا دستوريا يتعلق بإمكانيات الدولة وتوافر

مواردها من حيث كونها متوافرة او معرضة لخطر الزوال ، وطبيعة الامن الغذائي وكونه منظما على نحو التوازن مع عدد السكان او انه مشوب بعيوب الاختلال ، وتتجلى اهمية البحث في الموضوع كونه يعالج حقا ينتمي بطبيعته الى حقوق الجيل الثالث من حقوق الانسان والتي تتسم بالحدثة مقارنة بالحقوق الاخرى وما ينتج عنه من اشكاليات وخصوصا انه من واجب السلطات المختصة في دولة العراق تحقيق مقومات الغذائي ومواجهة معوقاته .

ان البحث في الموضوع يثير عدة اشكاليات اهمها النصوص الدستورية المنظمة له حيث تثار مشكلة عدم قيام المشرع الدستوري بتنظيمه بصورة صريحة والاكتفاء بإشارات عامة ، والتساؤل الذي يطرح ما هو الامن الغذائي وماهي المعوقات التي تقف بوجه توفير الغذاء للسكان وماهي السلطة المختصة بتحقيق الامن الغذائي ؟ وما موقف القضاء الدستوري من تحقيقه ، ومدى غموض النصوص الدستورية المنظمة له .

سنتبع في دراستنا هذه المنهج التحليلي المقارن على الدساتير الاتية منها دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والدستور المصري لعام ٢٠١٤ مع المقارنة بنماذج دستورية عربية واجنبية سائدة تعزز البحث .

ولبيان الموضوع والإحاطة به سوف نبحثه في مبحثين نخصص الاول لبيان ماهية التنظيم للأمن الغذائي ، وسنبحث الاسس العامة للأمن الغذائي في المبحث الثاني ونختم البحث بخاتمة تتضمن ابرز النتائج التي تم التوصل اليها مع التوصيات .

المبحث الاول

ماهية التنظيم الدستوري للأمن الغذائي

ان قيام المشرع بإيراد نصوصا دستورية للاعتراف بتنظيمه للأمن الغذائي يعد من اهم واجبات السلطة المؤسسة ، وتلك النصوص تمثل اعترافا من قبل المشرع بأهمية توفير الغذاء لسكان الدولة بوصفه احدى مقومات الحياة الانسانية ونظرا لاعتبار الغذاء مصلحة جديرة بالحماية والتنظيم فان المشرع يقوم بسن قوانين تفصيليه في بعض الدول لوضع الاسس العامة للأمن الغذائي موضع التنفيذ .

ولبيان ماهية الامن الغذائي سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين نخصص المطلب الاول منها لبحث مفهوم الامن الغذائي ونخصص المطلب الثاني للحديث عن العوامل المؤثرة فيه .

المطلب الاول

مفهوم التنظيم الدستوري للأمن الغذائي

لمعرفة معنى الامن الغذائي لابد من بيان تعريفه على المستوى اللغوي والاصلاحي وتتجلى اهمية تعريفه في بيانه ، والوقوف على المعنى المراد منه يمن خلال تسليط الضوء على صعيد اللغة والاصطلاح بوصفه اهم مقومات الحياة البشرية ويعد مصلحة جديرة بالاعتراف من قبل السلطات المختصة .

ولبحث الموضوع سوف نتناوله في ثلاثة فروع نخصص الاول لبيان المعنى اللغوي ونخصص الثاني لبحث المعنى الاصطلاحي . ونختم الحديث في الفرع الثالث عن اقسام الامن الغذائي .

الفرع الاول

المعنى اللغوي للتنظيم الدستوري للأمن الغذائي

للووقوف على المعنى اللغوي للتنظيم الدستوري للأمن الغذائي ينبغي بحث اصل الكلمة في القران واللغة

التنظيم الدستوري للأمن الغذائي

مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية / العدد الرابع / السنة العاشرة ٢٠١٨

اولا : اصل كلمة الامن الغذائي في القران الكريم ، وردت كلمة الامن في القران الكريم في اكثر من ايه كقوله تعالى (أمنه نعاسا)^(١)، وقوله تعالى (الذين اطعمهم من جوع وامنهم من خوف)^(٢)، وقوله تعالى (اذ قال ابراهيم رب اجعل هذا البلد امنا وارزق اهله من الثمرات من امن منهم بالله واليوم الآخر)^(٣) .

ويشير بعض الفقه المتخصص ان الدلالة في الآية الاخيرة هو دعاء النبي ابراهيم ع لذريته بالأمن ورغد العيش وتوافر الغذاء والماء حيث كانت مكة المكرمة تعاني من شحة الماء وقلة النبات بوصفهما اهم اسس الامن الغذائي آنذاك فبارك الله تعالى فيما حوله وانزل فيها المطر ونبتت بها الكثير من انواع الثمرات مما وفر الغذاء لساكنتها في وقتها^(٤) .

وهناك الكثير من الآيات الكريمة تكلمت عن الغذاء كقوله تعالى (فلينظر الانسان طعامه)^(٥) ، وذهب بعض المفسرين الى معنى الآية يتضمن تعداد النعم المتعلقة ببقاء الانسان على قيد الحياة واستمراره من خلال التركيز على قضية الغذاء الذي تتوقف معيشة الانسان عليه^(٦) .

ثانيا : الاصل في اللغة العربية : لبيان معنى التنظيم الدستوري للأمن الغذائي في اللغة يجب الوقوف على معنى المفردات وحسب الاتي

التنظيم لغة (يعني تنظيم العمل والجمع تنظيمات اي ترتيب العمل وتدييره ليأخذ نسقا واحدا ، وتأليف اجزاء متآزره لتحقيق غرض معين ، ونظم فعل فهو منظم ونظم الكتاب اي بوبه ، ورتبه منهجيا)^(٧)، ويشير المتخصصين في اللغة العربية انه لمصطلح التنظيم مدلولان الاول ان كلمة التنظيم تعود في اصلها الى كلمة النظم وتعني الهيكل الذي يضم مجموعة من الناس بينهم علاقات محددة ، ويسعون الى تحقيق هدف معين^(٨) .

اما المدلول الثاني للتنظيم فيعني عملية وظيفية متخصصة يقوم بها القائم على السلطة من اجل جميع اوجه النشاط المختلفة لتحقيق الاهداف معينة او تحديد هدف مشترك^(٩) .

وبشان اساس مصطلح الدستور فهي تعود الى اللغة الفارسية ويقصد بها القاعدة الاساسية^(١٠)، أما في اللغة الفرنسية فتعني كلمة دستور (constitution) التأسيس أو التكوين ، اما في البلاد

العربية فيطلق عليه تسمية القانون الاساسي وهذا ما استخدمه الدستور الملكي العراقي الاول لعام ١٩٢٥^(١١).

اما الامن فهو (نقيض الخوف ومن الامان والامن ضد الخوف والامانة بمعنى وقد امنت غيري ، وامن اماننا وامانة وامنا وامنه ، اطمان ولم يخف فهو امن وامين ، والامن ضد الخوف مطلقا حتى من العدو او غيره وعدم ايقاع اي شر في الزمان الحالي والمستقبل)^(١٢).

وبشان الغذاء في اللغة هو "ما يتغذى به الانسان وما يكون به نماء الجسم من مأكّل وشراب، وقد قيل في اللغة غذوت الطفل باللبن فاغذى، وغذى اي بمعنى ربيته واشبعته"^(١٣).

الفرع الثاني

المعنى الاصطلاحي للأمن الغذائي

اختلف الفقه والمنظمات الدولية حول ايراد تعريف موحد للأمن الغذائي ويعزو سبب ذلك لاختلاف مواقف وأيدولوجيات كل منهم اضافة الى التخصص الوظيفي ونظر كل جانب للتعريف من الزاوية التي ينظمها ولبيان التعريف الاصطلاحي سوف نبثه في الاتي :

اولا : التعريف الفقهي :

لم يتفق الفقه حول ايراد تعريف محدد للأمن الغذائي ويرجع سبب ذلك لاختلاف وجهات نظر كل منهم حول نطاقه واسسه بالرغم من اتفاقهم حول المبادئ العامة التي تحكم الامن الغذائي فقد عرفه احد الفقهاء بالقول هو "قدرة المجتمع توفير الغذاء المناسب لمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم" . ويشار الى التعريف السالف الذكر قد حدد الامن الغذائي بحصول المستهلك على حاجاته الغذائية الاساسية بما يضمن له احد ادنى من المتطلبات بشكل عام ، ويلاحظ على هذا التعريف بانه لم يحدد نطاق الامن الغذائي بالمواد المنتجة داخل الدولة بل اضاف اليها المواد الغذائية التي تستوردها السلطات المختصة من الخارج ومن الدول المختلفة^(١٤).

وعرفه اخر بانه (قدرة الشعب على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية لأفراده والتي تمكنه من العيش بصحة ونشاط مع ضمان توافرها للذين لا يمكن لدخولهم من الحصول عليه سواء عن طريق الانتاج المحلي او الاستيراد بالاعتماد على الموارد الذاتية)^(١٥).

في حين عرفه اخر بانه (كفاية جميع افراد المجتمع من السلع الضرورية بعدما كان يعتمد على الاكتفاء الذاتي)^(١٦).

كما عرف بانه (قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية لجميع السكان بالكمية والنوعية المطلوبة من الانتاج المحلي حتى لو تطلب ذلك التضحية بالاستخدام الامثل للموارد الزراعية)^(١٧).

ثانيا : التعريف القانوني : لم يورد دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ تعريفا محددًا للأمن الغذائي ، كذلك الدستور المصري لعام ٢٠١٤ والدساتير الاخرى لم تنص على التعريف وانما اكتفت بالنص على دور الدولة في توفير الغذاء ، بخلاف المنظمات الدولية المتخصصة التي وضعت تعريفات دقيقة له وسوف نستعرض جانب منها .

١- تعريف منظمة الاغذية والزراعة الدولية (F.A.O) بانه (القدرة على توفير مخزون احتياطي عالمي من السلع الغذائية مع ضمان حد ادنى بشكل منظم)^(١٨) ، ويحقق الامن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس في كل الاوقات بإمكانية الحصول ماديا واجتماعيا واقتصاديا على غذاء كاف وسليم لتلبية حاجاتهم التغذوية وفضليتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية^(١٩).

٢- تعريف منظمة الصحة العالمية بانه (تامين جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية انتاج وتصنيع وتوزيع واعداد الغذاء اللازمة لضمان ان يكون الغذاء امنا وموثوق به وصحيا وملئما للاستهلاك البشري)^(٢٠).

٣- تعريف لجنة الامن الغذائي العالمي : (تمتع كافة البشر في جميع الاوقات بغرض الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على اغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم الغذائية تتناسب مع ادواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر لهم الصحة والنشاط)^(٢١).

٤- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) عرفت بانها (توفير الغذاء بالكمية والنوع اللازمتين للنشاط والحيوية بصورة مستمرة لكل افراد الامة اعتمادا على الانتاج المحلي ام لا او على اساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياتهم المادية)^(٢٢) .

٥- تعريف البنك الدولي : هو (حصول كل الناس في كل الاوقات على غذاء كافي لحياة نشطة وسليمة وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله)^(٢٣) .

وباستقراء التعاريف السابقة نلحظ التركيز على عدة اسس اهمها توفير الغذاء بالكم والنوع وبكافة المستويات بغض النظر عن مركز الدول ومستوى تطورها وطبيعة سكانها يضاف اليها عدم الاعتداد بتوافر الموارد الهائلة لان من واجب الدولة الاساسي هي اشباع الحاجات الغذائية لمواطنيها ، الامر الاخر هو عدم التميز بين حالات اشباع المتطلبات الغذائية سواء اكانت عن طريق الانتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وعن طريق الاستيراد من الخارج بحسب تغطية مواردها المالية يضاف اليها المساعدات التي تتلقاها تلك الدول من الامم المتحدة والمنظمات المتخصصة والدول الاخرى والجمعيات الحكومية والاهلية لسد العجز الحاصل في الامن الغذائي

وطبقا لما تقدم يمكن ان نعرف الامن الغذائي بانها "احدى مستويات الامن الوطني للدولة والقائم على اساس قيام الجهات المختصة بتوفير الاحتياجات اللازمة من المواد الغذائية سواء في الزمن الحالي او في المستقبل وتحقيق مستوى معيشي عالي للسكان" .

الفرع الثالث

اقسام الامن الغذائي

ذهب البعض من الفقه الى انقسام الامن الغذائي الى مستويين يختلف احدهما عن الاخر باختلاف مصادر توريد الغذاء فاذا كان الناتج المحلي يفوق الاتفاق الغذائي سيكون الامن مطلقا وفي حالة كونه يعاني من عجز مع امكانية تغطيته من الخارج يسمى بالامن الغذائي النسبي^(٢٤) .
ولبحث انواع الامن الغذائي سوف نتناوله في الاتي :

أولاً : الأمن الغذائي المطلق :

يعني قيام السلطات والجهات المختصة في دولة معينة بتوفير كميات كبيرة من المواد الغذائية تفوق الاحتياجات الغذائية لجميع سكان الدولة سواء اكانوا من المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ام الاشخاص المقيمين عليها^(٢٥) ، ويطلق على توفر الغذاء في الدولة بالاكْتفاء الذاتي اي اشباع الحاجات للمواطنين دون اللجوء الى استيراد انواع المواد الغذائية من الخارج ، ويذهب جانب من الفقه الى معنى الاكْتفاء الذاتي بالقول هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والامكانيات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا اي توفير جميع السلع والمواد الغذائية من الناتج المحلي بالقدر المطلوب وبالأنواع المختلفة المتعددة المصادر وفي المواعيد التي تتطلب فيها تلك المواد^(٢٦) .

ان التمايز بين الأمن الغذائي المطلق والاكْتفاء الذاتي يكمن في كون المصطلح الثاني اكثر ضيقا من الاول على اعتبار ان الاكْتفاء يسعى الى الاكْتفاء الغذائي وعدم اللجوء الى عمليات الاستيراد والتجارة وان الكثير من الدول قد سعت اليه منها على سبيل المثال الجمهورية العربية السورية واليابان وكورية الجنوبية^(٢٧) .

ويشير البعض من الفقه الى سلبية الأمن الغذائي المطلق كونه غير واقعي اذ لا توجد دولة في العالم الحالي لا تقوم بعمليات التجارة واستيراد المواد الغذائية كما انه يؤثر على مؤسسات الدولة عبر حرمانها من الاستفادة من مزايا التجارة الدولية^(٢٨)

ونرى صواب هذا الرأي وانتقاد مفهوم الأمن الغذائي المطلق وخصوصا ان اي دولة في العالم لا تستطيع انتاج جميع المواد الغذائية بسبب البيئة وتغير المناخ كون بعض النباتات على سبيل المثال لا تنمو الا في ظروف معينة لا تتوافر في هذه الدول لذا تقوم باستيرادها من الدول الاخرى لسد الطلب الحاصل عليها .

ثانياً : الأمن الغذائي النسبي

يعني قيام دولة معينة او مجموعة من الدول بإنتاج السلع والمواد الغذائية بما يؤمن جزء من احتياجات سكانها وضمان تغطية الحد الأدنى من تلك الاحتياجات ، وبالتالي فان الأمن الغذائي

النسبي لا يقوم على قاعدة قيام الدولة بتغطية كافة المتطلبات الغذائية من ناتجها المحلي بل قيامها باستيراد المواد الأساسية والضرورة التي لا تستطيع انتاجها ، ويقوم الامن الغذائي النسبي على قاعدة مفادها التعاون بين بعض الدول لتحقيق الامن المشترك عبر اشباع حاجات مواطنيها من خلال التبادل التجاري^(٢٩) .

ويرتكز الامن الغذائي النسبي على مقدرة مؤسسات الدولة في ايجاد الموارد المالية سواء من العملة الوطنية والعملة الصعبة والمعادن الثمينة لأجل تغطية العجز الحاصل في توافر الغذاء محليا ، ومن الجدير بالذكر ان العديد من الدول ذات الاقتصاديات المتدهورة تعاني من مصاعب في الحصول على الواردات الغذائية واشباع حاجات سكانها كون تعاني من عدم قابليتها لتسديد مقابل تلك السلع من الخارج فهي تعاني من مشاكل اقتصادية ونقص العملات الصعبة^(٣٠) .

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة في الامن الغذائي

تتجسد العوامل المؤثرة في الامن الغذائي في عدة مواضع بعضها يعود الى العوامل الديمغرافية المتمثلة بزيادة السكان وبعضها يتعلق بالجانب السياسي اما الاخرى فتتضمن العوامل الطبيعية المؤثرة في الغذاء ولتسليط الضوء على الموضوع سوف نبحثه في الفروع الاتية .

الفرع الاول

العوامل الديمغرافية

يرتبط مفهوم الامن الغذائي بتوفير المواد الغذائية للسكان القاطنين في دولة معينة ومن هنا يقوم الامن الغذائي على ركنين وهما عدد سكان واشباع حاجاتهم من الغذاء، وخصوصا ان النشاط البشري قد اصابه التطور في السنوات الاخيرة بسبب ارتفاع عدد سكان الكرة الارضية علما ان هذا التزايد المضطرد في العدد ينتج عنه عدة سلبيات اهمها صعوبة توفير المواد الغذائية لتلك الاعداد الهائلة^(٣١) .

وتتار العلاقة بين تزايد السكان والامن الغذائي على مستويين اولهما السكان المستهلكون للمنتجات الزراعية والذي ينبغي على الزراعة ان تفي باحتياجاتهم اساسا من الغذاء ، وثانيهما المزارعون اي الذين يستثمرون الموارد الطبيعية الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ، من جانب اخر فان تزايد عدد السكان عبر التاريخ قد تمازج بصورة فعلية بالقدرة على استثمار الموارد الطبيعية المتوافرة والتي تساعد في اشباع المتطلبات البشرية ، ويترتب على التزايد السكاني نتائج هامة في تقرير مستويات الامن الغذائي ابرزها زيادة الطلب على المواد الغذائية وخامات الكساء وهذه تشكل اعباء اضافية تقع على عاتق الجهات المختصة^(٣٢) .

علاوة على ما تقدم من التأثيرات السلبية التي تسببها الزيادة المتسارعة في عدد سكان العالم وما يرافق ذلك من انفجار سكاني على حساب المناطق التي تنتج المواد الغذائية، وزيادة في النشاطات البشرية المختلفة على الامن الغذائي ، فان لاتجاهات الانسان الثقافية والاقتصادية والحضارية دورا في مجال الامن الغذائي ، فانتقال البشر من الريف الى المدينة وما رافق ذلك من تغير في اسلوب العيش ، قد ترك آثاره على توفر الغذاء نتيجة لقلّة عدد اليايدي العاملة في الزراعة وزيادة اعداد السكان القاطنين في المدينة^(٣٣) .

يضاف الى ما تقدم فان التزايد السكاني قد يؤدي الى الاقتطاع من الموارد المالية المخصصة الى تطوير وتنمية مشروعات انتاج المواد الغذائية من زراعة وثروة حيوانية وسمكية وغيرها لصالح تغطية الاعداد المتزايد من السكان وخصوصا في الدول النامية التي تستقطع المبالغ المخصصة للاستثمار ، كما يزيد الابعاء المالية الملقاة على عاتق مؤسسات الدولة ويحد من جهودها في مجال تخفيض الفجوة الغذائية فالنمو السكاني غير المتوازن يؤدي الى زيادة معدلات الفقر وانخفاض مستوى دخل كل فرد كما ينتج عنه ارتفاع معدلات الاعالة التي تقدمها الدولة للسكان مع بقاء مستوى انتاج ودخل الافراد ثابتا او يتجه نحو النقصان بما يرهق كاهل موازنات الدول والضغط على مشاريع التنمية والتعليم بالإضافة الى عدم قدرة اسواق العمل على استيعاب هذه الزيادة السكانية^(٣٤) .

وتشير التقارير الدولية الى انعدام الامن الغذائي في المناطق التي تعاني من تزايد السكان في بقاع الكرة الارضية حيث لايزال يعيش في العالم اكثر من ٨٤٢ مليون نسمة يعانون من نقص التغذية اذ

يعيش منهم حوال ٩٨% في البلدان الاقل تطورا أي دول العالم الثالث وخصوصا في دول جنوب الصحراء الافريقي التي تعاني من فقدان الامن الغذائي ومناطق جنوب اسيا حيث تشير التقارير الى عدد الاشخاص الذين غير قادرين على توفير كامل متطلباتهم الغذائية يبلغ حوالي ٢٩٥ مليون نسمة^(٣٥).

وما يثير القلق في المنظمات الدولية هو مستويات الزيادة في العالم اذ تتسارع تلك الزيادة بنحو متسارع وخصوصا في دول عديد منها الهند والصين^(٣٦)، اما مستويات النمو السكاني في الدول العربية فان بعض الدول تتجاوز نسبة ٣% سنويا وهي في الاساس تعاني من مشاكل الامن الغذائي منها اليمن والبعض الاخر يتجاوز نسبة ٢% والتي تشمل كل من السودان وسوريا والبعض الاخر يقل عن النسب السابقة كالعربية السعودية ومصر^(٣٧).

اما في العراق فتشير المؤشرات الرسمية الى نسبة النمو السكاني فيه تتجاوز نسبة ٣% سنويا أي بزيادة قدرها مليون شخص سنويا حيث بلغ عدد السكان اكثر من ٣٥ مليون نسمة وازاء هذه الزيادة الكبيرة نلاحظ تقلص مستويات الامن الغذائي كون تلك الزيادة لم يرفقها نمو وارتفاع انتاج المواد الغذائية محليا اذ يعتمد بصورة شبة كلية على الاستيراد من الخارج ويؤدي ذلك الى تكوين عجز غذائي نتيجة لانخفاض الناتج المحلي^(٣٨).

ونرى من الضروري وضع استراتيجية من قبل الحكومة الاتحادية لتقليل نسبة النمو السكاني اسوة بدول العالم المتطور وتخفيض النسبة الى ١% من اجل تقليل نسبة العجز الغذائي وتحقيق الامن الغذائي كون الزيادة الحالية تؤدي الى نتائج كارثية على المدى المتوسط حيث تفوق اعداد السكان ما ينتج من موارد طبيعية يضاف اليها اثقال كاهل الموازنة الاتحادية بتغطية حاجات السكان المتزايدة والاستفادة من الاموال المخصصة لهم في تحقيق مشاريع التنمية في شتى المجالات .

الفرع الثاني

العوامل السياسية

يشكل توفير الغذاء في الدولية اهمية استراتيجية في تحقيق الاستقرار السياسي داخل الدولة ، اذ يساعد اكتمال الامن الغذائي في اكمال الاستقلال السياسي وعدم التبعية في اتخاذ القرار^(٣٩)، يضاف

اليها ان الغذاء يعد سلعة اساسية غير قابلة للمساومة او الاستغناء من جانب أي طرف على المستوى الدولي^(٤٠).

ومن الجدير بالذكر ان تدهور مستويات الامن الغذائي يؤثر بصورة سلبية على عمل السلطات العامة في الدولة وخصوصا في التعامل الخارجي مع الدول الاخرى ، اذ استخدم الغذاء كسلاح من قبل الدول المتقدمة لابتزاز دوال العالم الثالث الاقل تطورا وخصوصا تلك التي تعاني من انخفاض مستويات انتاج المواد الغذائية وقلة الموارد المالية^(٤١).

يشار الى ان بعض الدول قد لجأت الى استخدام الامن الغذائي كورقة ضاغطة لتحقيق اجندتها على الدول الاخرى وجعلها في موقع المنفذ لرغابتها وفي شتى المجالات مما جعل الاستقلال الذي تتمتع به تلك الدول محل نظر اذ يعد استقلالا شكليا بسبب فقدان اهم مقوماته وهو القدرة على اشباع الحاجات الغذائية لمواطنيها^(٤٢).

من الجدير بالذكر ان استخدام سلاح الامن الغذائي للتأثير في القرار السياسي ليس جديدا وخصوصا في مجال تقديم المعونات الغذائية من قبل بعض الدول المتقدمة حيث شهد العام ١٩٤٣ قيام اكثر من اربعين دولة تكوين وكالة دولية مهمتها تقديم المساعدات غذائية الى الدول التي تعاني نتيجة الحروب وكان المعونات مشروطة بعدم استخدام الغذاء كسلاح سياسي والا تجري عملية تمييز في اشباع الاحتياجات الغذائية للسكان من حيث الجنس والطائفة والقومية ، وبالرغم من عمل هذه الهيئة وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية الا ان الجانب السياسي قد بدى ظاهرا للعيان عبر امتناع عن تقديم المساعدات الى الهند عام ١٩٤٧ التي عانت من موت الملايين نتيجة للمجاعة بحجة عدم قيامها بمحاربة الفكر الشيوعي المنتشر آنذاك^(٤٣).

ومن التطبيقات على استخدام الامن الغذائي كسلاح مؤثر على القرار السياسي هو

- ١- قيام كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة من استخدام ورقة الغذاء للتأثير في سياسية مصر قبيل وبعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ والحد من جهودها في دعم موجات التحرر في الدول العربية ودعم قضية النضال الفلسطيني^(٤٤).
- ٢- استخدام الادارة الامريكية والشركات التابعة لها سلاح الغذاء كأداة للضغط السياسي وخصوصا في عهد الرئيس جون كيندي في حقبة الستينات من القرن الماضي اذ اعتبرت

تلك الإدارة المعونات الغذائية امتيازاً للدول التي تقف الى جانب المعسكر الغربي ضد معسكر الاتحاد السوفيتي السابق ، وتقديم المساعدات المالية لتعزيز الناتج المحلي لبعض الدول الحليفة مثل كوريا الجنوبية للمساهمة في رفع الانتاج الزراعي فيها وصولاً الى تحقيق مستويات عالية من الامن الغذائي^(٤٥) .

٣- استخدام الامن الغذائي كسلاح ضد بعض الدول العربية بسبب امتناعها عن تصدير النفط عن بعض الدول الغربية المساندة للكيان الصهيوني عقب حرب تشرين ١٩٧٣^(٤٦) .

٤- استخدام الغذاء كسلاح ضد العراق عقب اجتياحه للكويت عام ١٩٩٠ حيث اصدر مجلس الامن الدولي قراراً بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة يحمل الرقم ٦٦٧ والمتضمن فرض حصار اقتصادي شامل على العراق وذلك بمنعاً من استيراد المواد الغذائية والصحية واغلاق كافة المنافذ الحدودية والمطارات واصبح العراق منذ ذلك الوقت دولة محاصرة وخارج التنظيم الدولي ونتج عن تلك الاجراءات موت مئات الالاف من المدنيين وخصوصاً الاطفال نتيجة لنقص الغذاء وكون العراق يعتمد بصورة شبة كاملة على استيراد احتياجاته الغذائية على الخارج فقد ادى الحصار الى حصول فجوه هائلة في مجال توفير الغذاء^(٤٨) ، ويعزو سبب تلك الاجراءات عند صدور القرار هو الضغط على العراق لسحب قواته من الكويت

٥- قيام التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية باستخدام الحصار الغذائي على اليمن لأجل ارجاع حكم الرئيس عبد منصور ربه هادي الى الحكم عام ٢٠١٥ حيث رافق العملية العسكرية اجراءات حصار خانق ادى الى وصول مستويات الامن الغذائي الى مستويات متدنية طبقاً للتقارير المنظمات الدولية حيث يعاني الملايين من الشعب من نقص المواد الغذائية والدوائية^(٤٩) .

ويظهر لنا ما تقدم اهمية توافر الغذاء في استقلال الدولة اذ يعد الامن الغذائي احد ركائز ودعائم الاستقرار السياسي فيها ، اذ يساعد الاكتفاء الذاتي وتوفير الموارد في حرية اتخاذ القرار ويجعلها بمنأى عن التدخل الخارجي من قبل الدول الاخرى ، وتظهر اهمية الامن الغذائي في العراق في جعله في صدارة البلدان التي تتوافر فيها الفائض الغذائي من اجل اكمال

مقومات الاستقلال الوطني وعدم الدخول في حروب بالوكالة امتثالا لرغبات الدول الكبرى والاقليمية .

الفرع الثالث

العوامل الطبيعية

العوامل الطبيعية هي تلك العوامل التي تنشأ بسبب الطبيعة دون وجود تأثير مباشر للإنسان في انشائها وتشمل تلك العوامل التغيرات المناخية وظاهرة التصحر^(٥٠) ولبين العوامل الطبيعية سوف نبحثها في الآتي :

اولا : التغيرات المناخية : المناخ هو (حالة جوية مركبة من تفاعل عدة عناصر اهمها درجات الحرارة والضغط الجوي والرطوبة والرياح ومظاهر التكاثف وتلك العناصر مختلفة ومتباينة من اقليم الى اخر)^(٥١) .

كما عرف بانة(حالة الجو السائدة في الاجهزة المستعملة لجمع المعلومات عن مكان معين لفترة زمنية طويلة)^(٥٢) .

وقد عرفته الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ بانه(كامل عمليات الغلاف الجوي والغلاف المائي والمحيط الحيوي والمحيط الارضي وتفاعلاته)^(٥٣) .

ونتساءل عن دور التغيرات المناخية في مستويات الامن الغذائي ؟ للإجابة عن هذا التساؤل ينبغي الرجوع الى الآثار المترتبة على التغيرات واثارها والمتمثلة بكمية سقوط الامطار وذوبان الثلوج وارتفاع مستويات درجات الحرارة والتي تؤثر بصورة مباشرة في كميات المياه العذبة التي تستخدم في ري المحصولات الزراعية والتي بدورها تشكل العمود الاساسي للأمن الغذائي^(٥٤) .

يضاف اليها ان التغيرات التي تطرا على المناخ تؤثر في مستوى مناسيب المياه في الانهار وخصوصا تلك التي تعتمد على ذوبان الثلوج وبالتالي فان ارتفاع معدلات الحرارة ينتج عنه وصول مستويات المياه الى مستويات مرتفعة وخصوصا في موسم الربيع بالمقابل تنخفض تلك المناسيب

في فصل الصيف الى مستويات تشكل خطرا على ارواء المناطق الزراعية التي تنتج المواد الغذائية (٥٥).

كما تؤدي ذوبان الثلوج بسبب التغير المناخي الى ارتفاع مستويات المياه المالحة في البحار واختلاطها بالمياه الموجودة في باطن الارض والانهيار العذبة مما يؤثر سلبا في توفير المياه الصالحة للزراعة تلك الاخطار دفعت مجلس الامن لإجراء مناقشات جادة عام ٢٠٠٧ لبحث الآثار المترتبة على الامن الدولي والذي يعد الامن الغذائي احدى مقوماته (٥٦).

وعن تأثير التغيرات المناخية في العراق على الامن الغذائي فنلاحظ بان اثار تلك التغيرات قد كان بارزا في توفير كميات المياه المخصصة لأغراض الزراعة وخصوصا انه يعتمد على تساقط الامطار وذوبان الثلوج في رقد اهم انهاره بالمياه ، ويسود المناخ شبه صحراوي او صحراوي بنسبة ٨٠% من البلاد اذ يتميز هذا النوع بشحة الامطار وتذبذب كمياتها من سنة الى اخرى ، كما تشكل ارتفاع درجات الحرارة في العراق وخصوصا في فصل الصيف تحديا واقعيا في مستوى المياه في نهري دجلة والفرات واللذان يشهدان نقصا في مستوى تدفق المياه فيهما نتيجة لمشاريع السدود التركيبية المقامة عليهما اذ ترفع نسبة فقدان المياه بسبب التبخر (٥٧).

ثانيا : التصحر : عرف التصحر في المؤتمر الدولي للتنمية المنعقد في مدينة ريو جانيرو عام ١٩٩٧ بالقول بانه تدهور الاراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والرطوبة وشبه الرطوبة من عوامل مختلفة اهمها التغيرات المناخية وفعالية الانسان (٥٨) ، وعرفه فقيه بقوله انه تدهور النظام البيئي بصورة عامة والذي يؤدي الى انخفاض الموارد الطبيعية بسبب تعرية التربة وتملح الاراضي وازالة الغطاء النباتي والتلوث (٥٩).

وعن علاقة التصحر بالأمن الغذائي ان الاول يؤدي الى تدهور موارد النبات والتربة بصورة مستمرة من الجانب الخفيف الى الاقوى وهذا بدوره ينعكس سلبا على مستويات الانتاج الحيواني والزراعي والتي تشكل مجملها عناصر او قواعد الامن الغذائي ، يشار الى دور الانسان عملية التصحر بصورة غير مباشرة حيث تزداد مستويات هذا التدخل في حالة تقوية الاسباب الطبيعية المؤدية له (٦٠).

من الجدير بالذكر ان التقارير الدولية قد اشارت الى خطورة ارتفاع مستويات ظاهرة التصحر فحسب تقرير الامين العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ اصبحت نسبة الاراضي اليابسة التي تعاني من التصحر حوالي ٤١% وتقع اغلب تلك المناطق في قارة افريقيا والتي تعاني اساسا من مشكلة تدني الامن الغذائي فيها^(٦١).

وتتثار مشكلة التصحر وعلاقته في الامن الغذائي في الدول النامية بسبب قلة الموارد المالية وعجزها عن مواجهة المشكلة اذ لم تقم تلك الدول بدمج مشروعاتها في مكافحة التصحر مع الخطط العامة للتنمية وحسب التقارير فان ما نسبته ٢٠ حكومة من اصل ٨٠ قد وضعت خطط حيوية لتعزيز الامن الغذائي عبر مكافحة التصحر^(٦١).

وبشان تأثير التصحر على الامن الغذائي للعراق فتشير الدراسات الى ارتفاع نسبة التصحر فيه نتيجة لارتفاع مستوى الملوحة والتي لها الاثر الكبير في تقليص مستوى الانتاج الزراعي داخل البلد ، اذ يفقد العراق سنويا ٥% من الاراضي الصالحة للزراعة واصبحت الاراضي التي تعرضت للتصحر حوالي ٣٨،١٠% من مجموع مساحة العراق^(٦٢).

وبعد لاحظنا اثر العوامل الطبيعية على الامن الغذائي في العراقي اذ استبان لنا انخفاض مستويات انتاج المواد الغذائية داخل البلد ولتعزيز الامن الغذائي نرى ضرورة اعتماد الاتي

- ١- الاستثمار الاصلاح للمياه العذبة وخصوصا المتدفقة من نهري دجلة والفرات عبر اقامة سدود اضافية لخرن المياه والاستفادة منها اوقات الشحه وخصوصا في المناطق الجنوبية وانشاء خزانات مائية للاستفادة من مياه الامطار التي تتساقط في فصل الشتاء لأجل خزنها والاستفادة منها في فصل الصيف .
- ٢- الاستمرار في معالجة التربة والتصدي الى مشاكل التصحر عبر تكثيف المساحات الخضراء بالقرب من المناطق الصحراوية لصد زحف الكثبان الرملية على المناطق الزراعية التي تساهم في انتاج المواد الغذائية للسكان .
- ٣- وضع خطة متكاملة لتعزيز الزراعة في المناطق الصحراوية بالاستفادة من المياه الجوفية بما يساهم بزيادة انتاج المواد الزراعية على نحو يحقق الاشباع الذاتي لاحتياجات السكان اسوة ببعض الدول الاقليمية .

المبحث الثاني

الاسس العامة للأمن الغذائي

ان الحديث عن قدرة المجتمع بتوفير المواد الغذائية للسكان يرتكز على اسس عديدة تعود بعضا الى النصوص الواردة في متن الوثيقة الدستورية حيث تقوم السلطة التأسيسية الاصلية بتخصيص نصابا دستوريا لتنظيمه او قد تعود الى جهود الفقه القانوني بوصفه احدى مصادر القاعدة القانونية او تتعلق بالقرارات التي تصدر من القضاء الدستوري بوصفه الجهة المختصة بالنظر في منازعات الامن الغذائي على مستوى الدولة .

وللحديث عن الموضوع سوف نبثه في مطلبين نخصص الاول منه لبيان الاساس الدستوري للأمن الغذائي ونختم الحديث في المطلب الثاني لبحث الاساس القضائي والفقهية .

المطلب الاول

الاساس الدستوري للأمن الغذائي

ان البحث في موضوع الاساس الدستوري للأمن الغذائي يتطلب منا دراسة مواقف الدساتير الاجنبية وتنظيمها للموضوع من حيث تبني المشرع للتنظيم الدستوري بصورة صريحة او ضمنية وكذلك مواقف الدساتير العربية ، وبالنظر الى حداثة موضوع الامن الغذائي نلاحظ ان اغلب دساتير الدول لم تنظمه بالصورة المطلوبة وخصوصا دساتير الدول المتقدمة ، ولتسليط الضوء على الموضوع سوف نتناوله في فرعين نخصص الاول لبيان اساس الامن الغذائي في الدساتير الاجنبية ونخصص الفرع الثاني لبحث اساس الامن الغذائي في الدساتير الاجنبية .

الفرع الاول

اساس الامن الغذائي في الدساتير الاجنبية

تباينت دساتير الدول الاجنبية حول النص على التنظيم الدستوري للأمن الغذائي فالبعض منها قد نظم الموضوع بصورة مقتضبة والاكتفاء بالنص على حق الانسان في الغذاء واعتباره من المبادئ التوجيهية التي تسترشد بها السلطات المختصة في مجال تحقيق الامن الغذائي بينما تتجه الانظمة الدستورية الاخرى الى تنظيم الامن الغذائي بصورة تفصيلية وعده من واجبات الدولة الرئيسة في توفير مستوى معيشي عالي عبر اشباع الحاجات الغذائية للمواطنين ، ومن الدساتير التي نظمت هذا الموضوع هو الدستور المكسيكي لعام ١٩١٧ والذي نص في المادة (٥) منه على (٠٠) للفتيان والفتيات الحق في تلبية احتياجاتهم من التغذية والترفيه الصحي لتنميتهم الكاملة (٠٠) .

وسار دستور بنما لعام ١٩٧٢ والمعدل عام ٢٠٠٤ على ذات المنهج بدلالة المادة (١١٠) والتي نصت على ان (٠٠) تلتزم الدولة في المقام الاول بتطوير النتائج الاتية ١- وضع سياسة وطنية للغذاء والتغذية وضمان الظروف الغذائية لجميع السكان من خلال تعزيز الانتاج واستهلاك الاغذية المناسبة) ، اما دستور هايتي لعام ١٩٨٧ فقد خصص المادة (٢٢) منه لتنظيم الموضوع اذ نصت على ان (وتعترف الدولة بحق كل مواطن بسكن اللائق والتعليم والغذاء والضمان الاجتماعي) .

كذلك حرص المشرع السلفادوري على تخصيص نصوص تنظم الامن الغذائي في دستور الدولة لعام ١٩٨٣ والمعدل في ٢٠٠٣ حيث نص في المادة (٦٩) منه على ان (تزود الدولة بالموارد الضرورية والتي لا غنى عنها للابد للسيطرة على جودة المواد الكيميائية والدوائية والبيطرية ، وتتحكم الدولة في جودة المواد الغذائية والظروف البيئية التي تؤثر على الصحة والرفاه)، كما خصص دستور نيكاراغوا لعام ١٩٨٧ للنص على تنظيم الامن الغذائي وذلك في المادة (٣٧) والتي تنص على ان (من حق النيكاراغويين ان يكونوا محميين ضد الجوع ، ويجب على الدولة تعزيز البرامج التي تضمن الغذاء الكافي وتوزيعه العادل) .

كذلك نص الدستور الفنزويلي على الموضوع بدلالة المادة ٩١ والتي نصت على ان (٠٠٠) تكفل الدولة للعمال في القطاعين الخاص والعام الحصول على ادنى وملائم من الاجر يتلاءم مع مؤشرات

الغذاء الأساسية ويحدد القانون الشكل والاجراء المتبعين) . اما دستور الاكوادور لعام ٢٠٠٨ فقد جاء اكثر تفصيلا حيث خصص الفصل الثاني منه لتنظيم الماء والغذاء واستهلتته المادة (١٣) بالنص على ان (يحق للأفراد والجماعات المحلية بصفة دائمة على غذاء صحي وكافي ومعقول ويفضل المنتج المحلي تماشيا مع هوياتهم الثقافية المختلفة ، وتعزز الدولة الاكوادورية السيادة الغذائية) ونلاحظ بان المشرع في الاكوادور قد تبني نسطح جديد وهو السيادة الغذائية ومنتساعل عن المراد بها ؟ السيادة الغذائية تعني قدرة سكان الدول على تحديد غذائهم وحماية وتنظيم المنتجات الغذائية وحماية المزارعين المحليين لأجل تعزيز اهداف التنمية المستدامة للغذاء والحد من استيراد المواد من الخارج^(٦٣) ، والدستور البرازيلي لعام ١٩٨٨ قد نص في المادة (٧) على ان (الحقوق الاتية هي حقوق العمال الحاضرين اضافة الى اي حقوق اخرى موضوعة لتحسين ظروفهم الاجتماعية : ٤- وضع وطني للأجور يحدده القانون يوفر للعامل ولأسرته الاحتياجات المعيشية الأساسية من حيث السكن والغذاء ٠٠٠) .

اما الدساتير القارة الأفريقية فقد كانت اكثر تفصيلا لموضوع الامن الغذائي بسبب معاناة سكانها من نقص المواد الغذائية ، ومن الدساتير التي نظمت الموضوع هو دستور اثيوبيا لعام ١٩٩٤ حيث نصت جاءت المادة (٩٠) بعنوان الاهداف الاجتماعية واستهلتها الفقرة (١) بالنص على ان (وفقا للحد الذي تسمح به موارد البلد فان السياسات في الدولة تهدف الى توفير احتياجاتهم من الصحة العامة والتعليم والمياه والغذاء النظيفة والسكن والغذاء والضمان الاجتماعي) . كذلك دستور ملاوي لعام ١٩٩٤ قد نص في المادة (١٣) منه على انه (يجب على الدولة تعزيز النشاط لرفاهية وتنمية شعب ملاوي من قبيل تبني وتنفيذ السياسات والتشريعات الهادفة الى تحقيق : ب- التغذية الكافية للجميع من اجل تعزيز الصحة والاعتماد الذاتي وتحقيق الاكتفاء المحلي) كما جاءت المادة (٣٠) بعنوان التنمية حيث نصت على ان (٢- تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة لأعمال الحق في التنمية وتشمل تلك التدابير تكافؤ الفرص للوصول الى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء ٠٠٠) .

اما دستور اوغندا لعام ١٩٩٥ فكان اكثر الدساتير تفصيلا للأمن الغذائي جاءت المادة (٢٢) بعنوان الامن الغذائي حيث نصت على ان (يتوجب على الدولة : أ- تتخذ الخطوات المناسبة لتشجيع الناس على زراعة وتحسين المواد الغذائية ب- اقامة مخازن لاحتياجات الغذاء الوطنية

ج- التشجيع والتحفيز على نشر اساليب التغذية الصحيحة من خلال التوعية الجماهيرية والوسائل المناسبة الاخرى من اجل بناء دولة تتسم بالصحة) وعن موقف دستور جنوب أفريقيا لعام ١٩٩٦ من الامن الغذائي نلاحظ بان الفصل الثاني منه جاء بعنوان الحقوق حيث نصت المادة (٢٨) منه على ان (١- لكل فرد الحق في الحصول على الغذاء والماء الكافيين) والمادة (٢٨) نصت على ان (لكل طفل الحق في ج- التغذية الاساسية ٠٠٠٠)

كذلك دستور الكاميرون لعام ١٩٩٦ قد خصص المادة (١٣) بالنص على ان (لكل فرد الحق في مستوى معيشي كاف لصحته ورفاهيته بما ذلك الطعام والملابس ٠٠٠) اما دستور نيجريا لعام ١٩٩٩ فقد تضمنت المادة ١٧ على ان (يجب على الدولة في سياق المثل العليا والاهداف التي تتخذها وفق احكام هذ الدستور اتخاذ : ٢- توجيه الدولة سياستها لتنفيذ ما يلي : د- توفير الغذاء مناسب وكافي ومعقول يتناسب مع الحد الادنى للأجر على المستوى الوطني ورعاية الشيوخوخة ٠٠٠) كذلك نظم دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٠٥ الامن الغذائي وذلك في المادة (٤٧) والتي نصت على ان (الحق في الصحة والامن الغذائي مضمون ، يحدد القانون المبادئ الاساسية لتنظيم الصحة العامة والامن الغذائي) ٠ ودستور زيمبابوي لعام ٢٠١٣ قد نص في المادة (١٥) منه على انه (يجب على الدولة : أ- تشجيع الناس على الزراعة وتخزين الغذاء الكافي ب- ضمان انشاء احتياطات غذائية ج- تعزيز وتشجيع التغذية الكافية والسليمة من خلال التعليم والوسائل الاخرى) ٠

وبشان موقف الدساتير القارة الاسيوية من الامن الغذائي نلاحظ بان البعض منها قد نظمه وخصص مادة دستورية في صلب الوثيقة للحديث عنه وأول تلك الدساتير هو الدستور الهندي لعام ١٩٤٧ حيث نصت المادة (٤٧) على ان (واجب الدولة في رفع مستوى التغذية ٠٠٠ تنظر الدولة في رفع مستوى التغذية ومستوى معيشة شعبها وتحسين الصحة العامة ٠٠٠) وسار على نفس النهج الدستور الباكستاني لعام ١٩٧٢ والمعدل في ٢٠١٢ وذلك في المادة (١٣) والتي تضمنت (تضطلع الدولة بما يلي : د- توفير ضروريات الحياة مثل المأكل والملبس والمسكن والتعليم والرعاية الصحية لجميع المواطنين غير القادرين على كسب رزقهم بصفة مؤقتة او دائمة بسبب العجز او المرض او البطالة بغض النظر عن الجنس او الطبقة الاجتماعية او العقيدة) ٠ ودستور سريلانكا لعام ١٩٧٨ قد نص في المادة (٢٧) على انه (ج- حق كل المواطنين العيش بمستوى

التنظيم الدستوري للأمن الغذائي

مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية / العدد الرابع / السنة العاشرة ٢٠١٨

لاتق لهم ولأسرهم وذلك بتوفير ما يكفي من الغذاء والملبس (٥٠). كذلك دستور جمهورية النيبال لعام ٢٠١٥ قد نص (٣٦) على ان (١- لكل مواطن الحق في الغذاء ٢- لكل مواطن الحق في الحماية من المجاعة الناتجة من نقص المواد الغذائية ٣- لكل مواطن الحق في السيادة الغذائية كما هو منصوص عليها في القانون) .

اما الدساتير الاوربية فقد نص البعض منها على الامن الغذائي ومن تلك الدساتير هو دستور اوكرانيا لعام ١٩٩٤ والمعدل في ٢٠١٤ حيث نص في المادة (٤٨) على انه (لكل شخص الحق مستوى معيشي يكفي مع عائلته ويشمل ذلك الغذاء والكساء والسكن) .

اما الدستور السويسري لعام ١٩٩٩ فكان من اكثر الدساتير الاوربية تفصيلا في تنظيم موضوع الامن الغذائي والذي اضيف هذا المصطلح حديثا بموجب تعديل العام ٢٠١٧ اذ جاءت المادة (١٠٤) بعد تعديلها^(٦٤) بعنوان الامن الغذائي و نصت على ان (أ- تامين اسس الانتاج الزراعي على وجه الخصوص من الاراضي المزروعة ب- ينبغي ان يتلاءم انتاج مواد غذائية مع ظروف المكان وان يكون فعالا في استخدام الموارد ج- ينبغي ان تكون السياسة الغذائية موجهة نحو متطلبات السوق د- من شان العلاقات التجارية عبر الحدود ان تساهم في التطور المستدام للزراعة والاقتصاد الغذائي ه- على الكونفدرالية توفير الظروف الملائمة للتعامل مع المواد الغذائية بصورة تحافظ على الموارد) .

الفرع الثاني

اساس الامن الغذائي في الدساتير العربية

لم تساير اغلب دساتير الدول العربية بقية دساتير دول العالم في تنظيمها لموضوع الامن الغذائي وانما اكتفت فقط بتنظيم الحقوق الاخرى كحق الحياة او التعليم وغيرها من الحقوق الا ان جانباً من الدساتير قد نظم الموضوع بصورة ضمنية ومن تلك الدستور البحريني لعام ٢٠٠٤ قد نص في المادة (٩) الفقرة (ز) على ان (تتخذ الدولة التدابير اللازمة من اجل تحقيق استغلال الاراضي الصالحة للزراعة بصورة مثمرة ، وتعمل على رفع مستوى الفلاح ويحدد القانون وسائل

مساعدة المزارعين وتمليكهم الاراضي) . ولدى تحليلنا للنص الدستوري حرص المشرع الدستوري البحريني على توفير دعائم الامني الغذائي من خلال دعم اهم مقومات هذا النظام وهو الزراعة والعمل على ادامة هذا القطاع وصولا الى زيادة الناتج الوطني كذلك دعم العاملين في القطاع الزراعي يسهم في تحسين مستوى ونوع الانتاج .

ويعد الدستور المصري لعام ٢٠١٤ من اوائل الدساتير العربية التي نظمت الامن الغذائي وذلك في المادة (٧٩) والتي نصت على انه (لكل موطن الحق في غذاء صحي وكاف وماء نظيف ، وتلتزم الدولة بتامين الموارد الغذائية للمواطنين كافة كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي واصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الاجيال) .

ويشير البعض من الفقه الدستوري الى صعوبة اعمال هذه المادة من الدستور المصري كون الارضية غير صالحة للتطبيق على ارض الواقع بسبب تلوث مصادر المياه من نهر النيل والبحيرات ونتيجة لاختلاطها بالمواد الكيماوية ، من جانب اخر يشير هذا النص الى اهتمام المشرع الدستوري بالغذاء بوصفه سلعة استراتيجية تمس بالأمن القومي للدولة واهمية وجود سياسة زراعية متكاملة للتعامل مع الامن الغذائي ، يضاف الى ما تقدم فان النص الدستوري قد احاط المنتجين الزراعيين برعاية خاصة من خلال تفعيل الوسائل الحديثة في الزراعة والحد من الاساليب التقليدية التي تضر بالإنتاج المحلي^(٦٥) .

كما يدعم المشرع السيادة الغذائية على المستوى الوطني عبر تقديم المساعدات الضرورية الى صغار المزارعين وتعزيز قدراتهم في مواجهة كبار الشركات العالمية التي تهتم على انتاج الغذاء ، ويرتبط مفهوم السيادة الغذائية في الدستور المصري بالتنوع البيولوجي من خلال الاهتمام بأنواع البذور والحد من انقراضها^(٦٦) .

في حين ذهب جانبا من الفقه الى اهمية هذا النص الدستوري المتضمن الامن الغذائي كون المشرع الدستوري قد رفع من مستوى تلك الحقوق عبر التأكيد عليها في الباب الخاص المتعلق بمقومات الدولة الاساسية للمجتمع ، اذ لاتعد نصوصا توجيهية وانما يحق للمواطنين المطالبة بتفعيلها عبر الوسائل القانونية اذ يعتمد عليها بناء المجتمع^(٦٧) .

ونتساءل عن موقف دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ من الامن الغذائي باستقراء النصوص الدستورية نلاحظ بان المشرع الدستوري العراقي لم ينظم الموضوع بصورة صريحة وانما اشار اليه بصورة ضمنية ضمن الحق في كرامة الانسان اذ جاء الفصل الثاني بعنوان : الحريات واستهلته المادة (٣٧) البند (اولا) بالنص على ان (حرية الانسان وكرامته مصونة) ، ولكن السؤال الذي يتبادر الى الذهن ما العلاقة بين الكرامة والامن الغذائي ؟

يجيب البعض من الفقه على هذا التساؤل بالقول ان الامن الغذائي وحق الانسان في الغذاء يرتبط ارتباطا وثيقا بكرامة الانسان كون الاخيرة تتوقف على قدرة المجتمع بتوفير المواد الغذائية للسكان واشباع حاجاتهم المتعددة وبالتالي ان وجود الامن الغذائي بمستويات مقبولة يعني عيش الانسان في ظروف تحقق له الكرامة الانسانية^(٦٨) .

من الجدير بالذكر ان العراق قد صادق عام ١٩٧٢ على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ ليصبح جزء من المنظومة القانونية للدولة^(٦٩) وتشير المادة(١١) منه على ان (تفر الاطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته ، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية وتتعهد الدول الاطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإتفاذ هذا الحق ٠٠) . يشار الى ان قيمة المعاهدات الدولية تساوي التشريع العادي فهي بمرتبة اقل من الدستور بدلالة (٦١ - رابعا) والتي نصت على ان (تنظم عملية المصادقة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب) .

وبالنظر لقصور المشرع الدستوري بتنظيم الامن الغذائي في صلب الوثيقة الدستورية بصورة مباشرة نقترح تعديل الدستور وفق المادة (١٢٦) ليتضمن الاتي :

- ١- تتكفل الدولة حقوق الافراد بالحصول على غذاء صحي وكافي .
- ٢- اضافة بند الى المادة (١١٠) من الدستور لصيغ النص - عاشرًا : تتولى السلطات الاتحادية توفير المواد الغذائية للمواطنين بما يحقق الامن الغذائي والسيادة الغذائية وحماية الانتاج المحلي .

٣- تتكفل الدولة بدعم الانتاج الزراعي والحفاظ على التنوع الزراعي والنباتي وتوفير الظروف المناسبة للتنمية المستدامة للأمن الغذائي .

المطلب الثاني

اساس الامن الغذائي في الفقه والقضاء الدستوري

ان تعزيز فكرة الامن الغذائي لا يقتصر على النصوص الدستورية وانما يستند بالإضافة إليها لاطار فكري يمثل مجموعة من الفلاسفة والفقهاء المنادين بضرورة تبني هذا المفهوم ، كما ان للقضاء دستوري دورا رئيسا في تطوير مفهوم الامن الغذائي وتدعيم اركانه بوصفه الجهة المختصة بالنظر في المنازعات الخاصة بالأمن الغذائي على المستوى الوطني ، وللحديث عن الموضوع سوف تبحثه في الفرعين الآتيين .

الفرع الاول

اساس الامن الغذائي في الفقه

الاساس الفقهي يعني مجموعة من الآراء والنظريات التي يتبناها فقيه معين او مجموعة من الفقهاء حول موضوع معين في زمن محدد^(٦٩) ، ومن تلك المواضيع التي يتولى الفقه بحثها هو ان الامن الغذائي يعد احدى نشاطات الانسان التي تربط بمقومات حياته ، ويعد الفيلسوف افلاطون من اوائل الفلاسفة حديثا عن الانتاج الغذائي حيث قسم المجتمع الى ثلاث طبقات اولها الحكام وينبغي ان يكونوا من الفلاسفة والثاني القلب الذي يدافع عن الدولة والثالث اليديين والذين يمثلون العاملين في الانتاج الزراعي والعمال ويشكل المكون الثالث اهمية قصوى بسبب قيامه بتوفير مستلزمات الغذاء الى بقية افراد الشعب ، ويشير افلاطون الى قضية جوهرية هو عجز الفرد بمفرده عن توفير متطلبات الغذاء ولذلك في بحاجة دائمة الى اقرانه ومن هنا ينشا الاجتماع البشري كونه ظاهرة انسانية متجددة تسند الى تعاون الافراد فيما بينهم لتوفير جميع المتطلبات من غذاء وماء^(٧٠)، وسار ابن رشد على نفس المنهج حيث اعتبر الانسان اجتماعي بطبعه فهو يحتاج الى الاجتماع والتآزر لتوفير متطلبات

الحياة الأساسية والذي يعد الغذاء اهم صورها ويضيف هذا الفيلسوف ان حجم الدولة وقوتها يستند على وجود طبقة من المجتمع تقوم بوظيفة انتاج المواد الغذائية ، وان معيار القوى يرتفع كلما كانت نسبة الانتاج تفوق الاستهلاك مع خزن الفائض من الغذاء ^(٧١) .

اما موقف الفقه الحديث فبالرغم من اتفائه حول الاطار للأمن الغذائي الا انهم قد اختلفوا حول اسسه النظرية الى عدة اتجاهات وهي :

الاتجاه الاول : يستند مؤيدو هذا الاتجاه الى ان اساس الامن الغذائي يقوم على الجهود الوطنية لإشباع الحاجات المتزايدة للسكان والتصدي للمشاكل التي تهدد الامن والتمثلة بالمجاعة ويضيف انصار هذا الاتجاه ان الخلل ليس في نقص الانتاج الغذائي وانما في الطريقة التي يصل بموجبها الى المواد الغذائية ^(٧٢) .

الاتجاه الثاني : يذهب منظرو الاتجاه الثاني الى ان اساس الامن الغذائي يبنى على قاعدة حصول جميع الافراد على المواد الغذائية ومعالجة جميع المعوقات التي تحول دون وصول الغذاء الى مستحقيه بوصفه يشكل الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية ، اضافة الى حق السكان في رفع دعوى على هيئات الدولة المتخلفة في حالة اخفاقها في توفير الغذاء ، وبالتالي يتركز هذا الرأي على توفير الغذاء على مستويين وهما الوطني اي جميع انحاء الدولة والمستوى الفردي ^(٧٣) .

الاتجاه الثالث : ويمثل هذا الاتجاه البعض من الفقه القانوني العربي والذي يذهب الى ارتكاز الامن الغذائي على اساس مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية اهمها جهود السلطات المختصة داخل الدولة بإنتاج الغذاء وايصاله الى جميع السكان وتكون الدولة مسؤولة من الناحية القانونية والاخلاقية في حالة امتناعها عن توفير الظروف الغذائية المناسبة لمواطنيها اي انتهاك حقهم في الغذاء السليم ، اما على مستوى العوامل الخارجية فيذهب انصار هذا الرأي ان الامن الغذائي مرتبط بجهود المنظمات الدولية في تقديم المساعدات الغذائية للدول الفقيرة وتنهض مسؤوليتها الدولية في حالة امتناعها عن تقديم تلك المواد ، ويجيز انصار هذا الرأي التدخل الدولي من قبل الامم المتحدة والدول المختلفة تحت نطاق القانون الدولي لمعالجة انتهاكات التي تمس الامن الغذائي وتعرض السكان لآزمات المجاعة ^(٧٤) .

الفرع الثاني

اساس الامن الغذائي في القضاء الدستوري

القضاء الدستوري هو مجموعة من الاحكام القانونية المستنبطة في الاطار الدستوري ويشمل الولاية القضائية على دستورية القوانين^(٧٥)، وتشكل القرارات الصادر من الهيئات القضائية ذات الاختصاص الدستوري في الدول المختلفة اساسا قضائيا للأمن الغذائي ، ومن تلك القرارات هو الصادر من المحكمة الدستورية العليا في اوغندا عام ٢٠١٣ حيث قررت المحكمة بالزام الحكومة والشركات المستثمرة بدفع تعويضات مالية مناسبة الى اكثر من الفي شخص من السكان المحليين هجروا من مناطق سكانهم بسبب منح الحكومة تلك المناطق الى شركات اجنبية لاستثمارها حيث يعتمد السكان على تلك المناطق الزراعية في توفيرهم غذائهم وجاء في حثيات القرار ان طرد السكان المحليين يتنافى مع حقوق السكان في توفير الغذاء المنصوص عليها في الدستور^(٧٦).

كذلك القرار الصادر المحكمة العليا في جمهورية السلفادور عام ٢٠١٣ والذي ألزمت وزارة العدل بتوفير الطعام الكافي للنزلاء في احد سجون العاصمة وجاء في مسوغات القرار ان اعمال ادارة السجون تتنافى مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الواردة في صلب الوثيقة الدستورية كما يشكل فعلها انتهاكا لأسس الامن الغذائي والذي يعتمد على فكرة توفير الطعام لكل فرد في المجتمع^(٧٧).

وبشان موقف القضاء الدستوري في الهند نلاحظ ان المحكمة العليا فيها قد اسست لهذا المفهوم من خلال احد قراراتها عام ٢٠٠٣ بسبب قيام احدى المنظمات الخيرية برفع دعوى امام المحكمة بشأن امتناع السلطات المحلية في احدى الولايات الهندية عن تقديم الغذاء الى السكان في وقت انتشرت المجاعة بين السكان المحليين على مستوى كبير وجاء في مضمون القرار ان المادة (٤٧) من الدستور الهندي قد اعطت كل مواطن الحق في الحصول على مستوى كاف من الغذاء والماء الصالح وانه من واجب السلطات اطعام جميع السكان المحتاجين للمساعدة الغذائية^(٧٨).

كما اسهم القضاء الدستوري السويسري في تعزيز حق الانسان في الغذاء وتعزيز الامن الغذائي من خلال قرارات المحكمة العليا السويسرية حيث قررت في العام ١٩٩٦ بحق المواطنين في سويسرا في الغذاء الكافي و ابطال قانون يتعارض مع الدستور ينص على حرمان عدد اللاجئين الذين دخلوا البلاد بصورة غير قانونية من الحصول على الغذاء الكافي وجاء في القرار ان قيام السلطات في مدينة برن بمنع تقديم المساعدات الغذائية الى مجموعة من اللاجئين يتعارض مع نصوص الدستور التي تتضمن تقديم المساعدات الكافية للمحتاجين وخصوصا الذين يتعذر عليهم مغادرة البلاد^(٧٩) .

ولدى تحليلنا لقرارات المحاكم الدستورية المذكورة سابقا نلاحظ بانها تعزز اساس الامن الغذائي بوصفه مفهوما منصوص عليها في صلب الدستور واستندت تلك القرارات على معيارين وهما احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والذي يشكل الحق في الغذاء احدها وواجب السلطات المختلفة في تلك الدول توفير الغذاء لمواطنيها لان يعد من صميم التزاماتها الدستورية .

ومن الجدير بالذكر ان المحكمة الاتحادية في العراق لم تصدر قرار لغاية الان بشأن الامن الغذائي لان الدستور قد سكت عن تنظيمه ومن المؤمل ان تتصدى المحكمة لهذا الموضوع ومعالجة القصور في التنظيم في المستقبل القريب بسبب خطورة هذا الموضوع .

الخاتمة

بعد اكملنا لبحثنا الموسوم بالتنظيم الدستوري للأمن الغذائي ، توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي من المؤمل الاخذ بها من قبل المشرع العراقي :

اولا : النتائج

١- تبين لنا من خلال الدراسة وجود عدة تعريفات للأمن الغذائي من قبل الفقه والمنظمات الدولية حيث تتفق تلك التعريفات على توفير الاحتياجات الغذائية للسكان لكن دون الاتفاق على نطاقه ، ومع ذلك استطعنا وضع تعريف له بالقول (بانه احدى مستويات الامن الوطني للدولة والقائم على اساس قيام الجهات المختصة بتوفير الاحتياجات اللازمة من المواد الغذائية سواء في الزمن الحالي او في المستقبل وتحقيق مستوى معيشي عالي للسكان) .

٢- استبان لنا من خلال البحث انقسام الامن الغذائي الى نوعين وهما الامن الغذائي المطلق والذي يقوم على اساس فكرة اشباع الاحتياجات الغذائية للسكان من خلال الناتج المحلي دون اللجوء الى الاستيراد من الخارج وصولا الى الاكتفاء الذاتي ، والامن الغذائي النسبي الذي يستند على توفير المواد الغذائية من الناتج المحلي وتغطية النقص الحاصل فيه من خلال الاستيراد الخارجي ، ولاحظنا الامن الغذائي العراقي هو امن نسبي يعتمد في معظمه على الاستيراد الغذائي من الدول الاخرى .

٣- اتضح لنا من خلال الدراسة وجود عدة عوامل تؤثر في الامن الغذائي وتلك العوامل الديمغرافية والتي تتمثل بتزايد اعداد السكان وصعوبة توفير المواد الغذائية لتلك الاعداد والتأثير على موازنة الدول بسبب حاجة تلك الاعداد الهائلة الى نفقات اضافية تؤثر على الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية في شتى المجالات ، ولاحظنا تزايد حالات النقص الغذائي في دول الصحراء الافريقية وجنوب اسيا بسبب تزايد السكان ، كما تبينا لنا مستوى الزيادة غير المنتظمة في اعداد السكان في العراق واثرها في تهديد الامن الغذائي

٤- تجل لنا اثر العوامل السياسية على الامن الغذائي بسبب قيام بعض الدول المتطورة وذات المستويات العالية من انتاج الغذاء من استخدامه كسلاح سياسي للتأثير في القرار الوطني لتلك الدول وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية التي استخدمته كوسيلة للتأثير على قرارات بعض الدول العربية ومنها العراق .

٥- كشفت لنا الدراسة العلاقة بين العوامل الطبيعية والامن الغذائي ، وخصوصا تأثير المناخ عليه اذ تؤثر حالة الجو وارتفاع معدلات درجات الحرارة على انتاج المواد الغذائية والثروة الحيوانية والسمكية حيث اثبتت لنا التقارير ان ارتفاع المياه يؤدي الى تجريف الاراضي الزراعية كما ان انخفاضه يسبب اتلاف الناتج الزراعي والذي يعد اساس الامن الغذائي .

٦- تباينت الانظمة الدستورية في الدول الاجنبية المختلفة حول تبني الامن الغذائي في صلب الوثيقة الدستورية الى اتجاهين الاول تضمن النص صراحة على حق المواطنين في الغذاء وواجب السلطات المختصة في تلك الدول اشباع الحاجات الغذائية للسكان بغض النظر عن مصدر تلك المواد سواء اكان من الناتج المحلي ام من خلال التبادل التجاري مع الدول المختلفة ، والاتجاه الضمني الذي اشار الى حق الغذاء بوصف من حقوق الانسان الجيل الثالث .

٧- لاحظنا انفراد الدستور المصري النافذ لعام ٢٠١٤ بتبني الامن الغذائي بصورة صريحة في مواده وتضمينه النص على قيام السلطات المختصة بتوفير الغذاء للمواطنين وتحقيق السيادة الغذائية ودعم الانتاج الزراعي والمزارعين وصولا الى المستوى المقبول من الامن الغذائي ، واستبان لنا عدم نص المشرع الدستوري العراقي على الامن الغذائي بصورة صريحة في دستور ٢٠٠٥ وانما اكتفى بالنص على حق الانسان بالعيش بكرامة .

٨- اتساع دائرة اسس التنظيم الدستوري للأمن الغذائي من خلال دور الفلاسفة والفقهاء بوضع نظريات واراء حول دور الجهات المختصة بتوفير المواد الغذائية للسكان ، اذ انقسم الفقه الى ثلاث اتجاهات اولها ركز على الجهود الوطنية لتوفير الغذاء والثاني معالجة معوقات الامن الغذائي والثالث اعتبار الامن الغذائي ذات طابع دولي ووطني

مشترك وهو يرتبط بالأمن الدولي ويشكل قاعدة أساسية للتدخل الدولي في

به .

٩- تبين لنا دور القضاء الدستوري في تعزيز الاسس العامة للأمن الغذائي من خلال القرارات التي تصدرها المحاكم الدستورية العليا في الدول المختلفة والتي تستند الى النصوص الدستورية وتلزم الهيئات المختصة بإشباع الحاجات الغذائية للسكان والتصدي الى مشاكل المجاعة وتعزيز التنمية في المجال الغذائي .

ثانيا : التوصيات

١- تضمن البحث اقتراحا على المشرع الدستوري العراقي في سبيل تعزيز الامن الغذائي للمواطن العراقي ، ولإكمال النقص في النصوص نوصي بإضافة المادة الآتية الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتصبح بالصيغة الآتية (تتكفل الدولة حقوق الافراد بالحصول على غذاء صحي وكافي) .

٢- نقترح اضافة بند الى المادة (١١٠) ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية لتصبح بالنص الآتي :- عاشرا : ١- تتولى السلطات الاتحادية توفير المواد الغذائية للمواطنين بما يحقق الامن الغذائي والسيادة الغذائية وحماية الانتاج المحلي ٢- تتكفل الدولة بدعم الانتاج الزراعي والحفاظ على التنوع الزراعي والنباتي وتوفير الظروف المناسبة للتنمية المستدامة للأمن الغذائي .

٣- وضع استراتيجية خاصة للسيطرة على النمو السكاني المتزايد في العراق اسوة ببعض الدول الإقليمية وتخفيض النسبة الى ١% والاستفادة من الموارد المالية المخصصة لزيادة السكانية لتحقيق التنمية المستدامة في شتى المجالات .

٤- ادخال الوسائل الحديثة في الزراعة واستغلال الاراضي الصالحة ومحاربة ظاهرة التصحر عن طريق تكثيف الزراعة في الصحراء وصولا الى تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد على الاستيراد من الخارج .

٥- نقترح انشاء مشاريع كبيرة للحفاظ على المياه في العراق وخصوصا نهري دجلة والفرات وبناء عدة سدود لتجنب هدر المياه والتي تشكل الاساس للإنتاج الزراعي مما يعزز مستويات الامن الغذائي في العراق

التنظيم الدستوري للأمن الغذائي

مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية العدد الرابع / السنة العاشرة ٢٠١٨

٦- نقتراح تأسيس هيئة متخصصة تعنى بتعزيز الامن الغذائي ورسم الاطار العام له والتنسيق بين وزارات ذات الشأن والتي منها وزارة الزراعة والموارد المائية والتعليم العالي والتجارة وبقية الهيئات ذات العلاقة .

الهوامش

- (١) - سورة ال عمران - اية ١٥٤
- (٢) - سورة قريش - ايه ٤
- (٣) - سورة البقرة - ايه ١٢٦
- (٤) - القرطبي : الجامع لأحكام القران ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن ، ج٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٨٢
- (٥) - سورة عبس - ايه ٢٤
- (٦) - ابن العربي : احكام القران ، تعليق محمد عبد القادر عطا ، ط٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٦٤ .
- (٧) - محمد بن مكرم بن منظور : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٨٧ .
- (٨) - نقلا عن د محمد سعود النمر : الادارة العامة الاسس والوظائف ، ط١ ، مطبعة الفرزدق التجارية ، الرياض ، ١٩٩٤ ، ص ١٣٧
- (٩) - نقلا عن د عبد اللطيف بن عبد الله الخرجي : التنظيم المهني في المملكة العربية السعودية ، ط١ ، بلا دار نشر ، الرياض ، ٢٠١٠ ، ص ١٧ .
- (١٠) - د. مصطفى جواد المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية الاصلية ، ط٢ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص ٤٥ .
- (١١) - د. احسان حميد المفرجي و د. كطران زغير نعمة و د. رعد ناجي الجدة ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، جامعة بغداد ، كلية القانون ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ١٦١
- (١٢) - مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، ط٤ ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٨ .
- (١٣) - ابن منظور : لسان العرب ، مصر سابق ، ج ٣٦ ، ص ٣٢ .
- (١٤) - د محمد رفيق حمدان : الامن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق ، ط١ ، دار وائل للنشر ، الاردن ، ١٩٩٩ ، ص ١٦ .
- (١٥) - د. محمود شاكر سعيد و د. خالد عبد العزيز : مفاهيم امنية ، ط١ ، مطبعة جامعة نايف العربية ، الرياض ، ٢٠١٠ ، ص ١٨ .
- (١٦) - د. صبحي القاسم : تحديات الامن الغذائي العربي ، المؤسسة العربية ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٥ .
- (١٧) - د. عبد الرحمن بسيوني : الامن الغذائي وامكانية تحقيقه ، ج١ ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٠٠ .
- (١٨) - د منصور الراوي : الفجوة الحبوبية في الوطن العربي ، الواقع والطموح ، بحث منشور في مجلة الاقتصادي العربي العدد ١١ ، ١٩٩٧ ، ص ٥-٦ .
- (١٩) - الامن الغذائي عند منظمة الفاو يتطلب توافر الجوانب الاتية

- ١- الوفرة : أي توفر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة سواء كان مصدر تلك الكميات الانتاج المحلي او المستورد بما فيها المساعدات
- ٢- الوصول :امكانية الحصول على الغذاء الكافي للإفراد والاسر ويشمل ذلك القدرة الاقتصادية والقانونية وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه الفرد .
- ٣- الاستخدام : توفر شروط التغذية الجيدة بما فيها الوجبات المنتظمة والماء النظيف والرعاية الصحية
- ٤- الديمومة والاستمرارية : امكانية الحصول على الغذاء الكافي في كافة الاوقات دون ان يكون امام مخاطر فقدان هذه الامكانية بسبب هزة معينة مثل ازمة اقتصادية او بيئية او دورية اساسية .
- لمزيد من التفاصيل :د. سناء المومني : حالة الامن الغذائي في الاردن ، دائرة الاحصاء العامة ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ٤ .
- (٢٠) - د ابراهيم احمد سعيد : اهمية الاستثمارات في الامن الغذائي العربي ، بلا دار نشر ، دمشق ، ٢٠١١ ، ص٥٤٨ .
- (٢١) - سهلية بالخير : دور الضوابط الاخلاقية في تحقيق الامن الغذائي في الاسلام ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ٢٧ .
- (٢٢) - قصوري ريم : الامن الغذائي والتنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير ، جامعة باجي مختار ، ٢٠١٢ ، ص ٦٠ .
- (٢٣) - د تفات عبد الحق : التسويق الزراعي واثره في تحسين الامن الغذائي ، مطبعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص ١٨٣ و سهلية بالخير : دور الضوابط الاخلاقية في تحقيق الامن الغذائي في الاسلام ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .
- (٢٤) - د. عزة ابراهيم عمارة : الامن الغذائي والتنمية الزراعية في مصر ، بلا دار نشر ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٤ .
- (٢٥) - د رانية ثابت الدروبي : واقع الامن الغذائي العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٤ ، ١٤ ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٨٨ .
- (٢٦) - د فوزية غربي : الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي العربي ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٥١ .
- (٢٧) - قصوري ريم : الامن الغذائي والتنمية المستدامة ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .
- (٢٨) - د فوزية غربي : الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي العربي ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .
- (٢٩) - د محمد السيد عبد السلام : الامن الغذائي للوطن العربي ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٨ ، ص ٧٢ .
- (٣٠) - د. عزة ابراهيم عمارة : الامن الغذائي والتنمية الزراعية في مصر ، مصدر سابق ، ص ٧ .
- (٣١) - د. خضر خضر ، مفاهيم في علم السياسة ، ط ١ ، المؤسسة الحديثة ، لبنان ، ٢٠١١ ، ص ٢٠٩ .
- (٣٢) - د. محمد السيد عبد السلام : الامن الغذائي للوطن العربي ، عصر المعرفة ، بلا مكان نشر ، ١٩٩٨ ، ص ١٤ .

- (٣٣) - د. عبد الله الهاشم ، كلية التربية - جامعة الكويت : انواع ومناطق التنوع البيولوجي ، موقع جهاز شؤون البيئة في جمهورية مصر العربية (www.eeaa.gov)
- (٣٤) - عبد الحفيظ كنية : مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٣ ، ص ٢٩ .
- (٣٥) - د اسامة محمد سلام : البصمة المائية للأمارات العربية المتحدة ، مؤشرات امن الماء والغذاء ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٦٣ .
- (٣٦) - تشير الاحصائيات الدولية الى تزايد عدد سكان الكرة الارضية فبين العام ١٩٧٠ والعام ١٩٩٣ اي اقل من ربع قرن زاد عدد سكان بنحو ٥١،٤% اذ تجاوز عدد السكان في العام ١٩٩٣ الخمسة مليارات نسمة وبلغ العدد ٦ مليار عام ٢٠٠٠ وتناقص عدد العاملين في الزراعة وتربية الحيوانات من نسبة ٥١،٤% الى ٤٣% وتتوقع التقارير الدولية استمرار الانخفاض مستقبلا ففي بريطانيا يبلغ عدد العاملين في الزراعة ١،٨% وفي الولايات المتحدة الامريكية حوالي ٢،١% وفي فرنسا ٤،٥% اما في الهند فيبلغ عدد العاملين حوالي ٦٥% ونيجريا حوالي ٦٣،٧% وباكستان ٤٨،٢% وتركيا ٤٥%
- لمزيد من التفاصيل د. محمد السيد عبد السلام : الامن الغذائي للوطن العربي ، مصدر سابق ١٩٩٨ ، ص ١٧ وحسب احصائيات الامم المتحدة فان عدد السكان في العام ٢٠١٨ يتجاوز عدد ٧ مليار نسمة www.bbc.net
- (٣٧) - د صبحي القاسم : تحديات الامن الغذائي العربي ، مصدر سابق ، ص ١٤-١٥ .
- (٣٨) - د عبد الغفور إبراهيم احمد : نظرة اقتصادية في مشكلة الامن الغذائي في العراق ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤٨ .
- (٣٩) - د محمد علي الغرا : مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص ٢١٥ .
- (٤٠) - سهلية بالخير : دور الضوابط الاخلاقية في تحقيق الامن الغذائي في الاسلام ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .
- (٤١) - رباب علي : التبعية الغذائية والامن القومي العربي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ١٤ وفي ذات المعنى د. احمد عبد الوونيس : الاصول العامة للعلاقات الدولية في الاسلام وقت السلم ، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٩١ .
- (٤٢) - د محمد علي الغرا : مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص ٢١٦ .
- (٤٣) - وعقب الحرب العالمية الثانية ذهبت المعونات الامريكية الى القرى الفاشية في اليونان والى شانج في الصين من اجل اغراض سياسية اما بقية الدول الاوربية بعد الحرب فان نصيبها من المعونات ما يساوي ربع اموال الولايات المتحدة الامريكية وفق خطة مارشال وقد تدفقت كميات كبيرة من القمح آنذاك الى فرنسا واطاليا من اجل منع الطبقات الفقيرة من التصويت ضد الرأسمالية في تلك الدول ومنع الفكر الشيوعي من

- الوصول الى السلطة السياسية لمزيد من التفاصيل ينظر: فرنسيس مورلابية و جوزيف كولنير : صناعة الجوع ، ترجمة احمد حسان ، بلا دار نشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٣ .
- (٤٤) - د محمد علي الغرا : مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص ١٥ .
- (٤٥) - د حامد وديع : سلاح الغذاء ومستقبل التعامل الدولي مع الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٣٩ ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٤٠ .
- (٤٦) - د محمد علي الغرا : مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص ١٥ .
- (٤٨) - د سهيل حسين الفتلاوي : الامم المتحدة ، الاهداف والمقاصد ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ٦٤ .
- (٤٩) - WWW.Aljazeera.net
- (٥٠) - د محمد بن حمد ال شيخ : اقتصاديات الموارد الطبيعية ، دار العيكات للنشر والتوزيع ، الرياض ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨١ .
- (٥١) - د عبد القادر عبد العزيز : جغرافية الكوارث الطبيعية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٥٤ .
- (٥٢) - د يوسف عبد المجيد فايد : دراسة مقارنة للتصنيفات المناخية ، القاهرة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٩٣ ، ص ٩٦ .
- (٥٣) - جاءت المادة (١) من اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢ بعنوان التعاريف واستهلته الفقرة (١) بالنص على ان مصطلح الاثار الضارة لتغير المناخ يعني التغيرات التي تطرا على البيئة الطبيعية او الحيوية من جراء تغير المناخ والتي لها اثار ضارة كبيرة على تكوين او مرونة او انتاجية النظم الايكولوجية الطبيعية او على النظم الاجتماعية او على صحة الانسان ورفاهيته .
- والفقرة (٢) نصت على ان مصطلح تغير المناخ يعني التغير الذي يعزى بصورة مباشرة او غير مباشرة الى النشاط البشري الذي يفضي الى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي بالإضافة الى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة .
- (٥٤) - د جهاد عودة : علم الادارة الدولية ، البناء التحتي للعلاقات الدولية ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ١٤١ .
- (٥٥) - د محمد علي عبد الله : التغيرات المناخية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٤ .
- (٥٦) - د ايمان عبد المنعم زهران : المحدد المائي كألية للصراع في المشرق العربي ، المكتب العربي للمعارف ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ١٨٧ و د جهاد عودة : علم الادارة الدولية ، البناء التحتي للعلاقات الدولية ، مصدر سابق ، ص ١٤١ .
- (٥٧) - د محمد صادق اسماعيل : المياه العربية وحروب المستقبل ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٦١ .

- (٥٨) - د حسوني جدوع عبد الله : التصحر وتدهور النظام البيئي ، ط١، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ١٥ .
- (٥٩) - د احمد صلاح طاحون : التصحر واستعمالات الاراضي في مصر ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ص ٣٩ .
- (٦٠) - د حسوني جدوع عبد الله : التصحر وتدهور النظام البيئي ، مصدر سابق ، ص١٥ .
- (٦١) - Luis Alfredo : Food Security and desertification. China policy institute , 2010.p134
- (٦١) - د محمد المقبل : سياسات وبرامج الاصلاحات الاقتصادية واثرها على القطاع الزراعي ، ط١ ، الجزائر ، ٢٠١٢ ، ص١٤٦ و١٥٠ . د احمد صلاح طاحون : التصحر واستعمالات الاراضي في مصر ، مصدر سابق، ص٦٠ .
- (٦٢) - د مجيد حسن الوندلوي : التحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد ٢٠ ، ٢٠١٠ ، ص١٥٠ .
- (٦٣) - جان زيغلر : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية - الحق في الغذاء ، تقرير مقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٤ ، ص١٢ .
- (٦٤) - كانت مبادرة تعديل الدستور السويسري لعام ٢٠١٧ مقدمة من قبل اتحاد المزارعين حيث نجح في وضع اسس الامن الغذائي موقع التنظيم من خلال موافقة الشعب في الاستفتاء الشعبي على المبادرة لتصبح نسا دستوريا قائما لمزيد من التفاصيل [SWI SWISSINFO ,CH](http://SWI_SWISSINFO.CH)
- (٦٥) - د علي السلمي وتقديم د يحيى الجمل : اشكاليات الدستور والبرلمان ، دار سما ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ١٧٠ .
- (٦٦) - المصدر نفسه ، ص ١٧١ .
- (٦٧) - د محمد المساوي : حقوق الانسان في الدساتير العربية وسؤال دولة الحق والقانون ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ٢٠١٨ ، ص٣٢-٣٣ .
- (٦٨) - د نعمان عطا الهيتي : حقوق الانسان - القواعد والاليات الدولية ، ط١ ، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠١١ ، ص١٠٠-١٠١ .
- (٦٩) - WWW.ARIJ.ORG
- (٦٩) - د. عامر حسن فياض ود. علي عباس مراد ، مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط، دار الكتب ، بنغازي ، ٢٠٠٤ ، ص١٧ .
- (٧٠) - د مشحن زيد التميمي : فلسفة التاريخ عن ابن رشد ، صفحات للدراسات والنشر ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص ٦٥ .
- (٧١) - د محمد دويدار : تاريخ الاقتصاد ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ نشر ، ص٤٧ .
- (٧٢) - Edward Carr: society in food security , university of South Carolina , Columbia

, 2006,p17 ,

(٧٣) - Amaartya sena : freedom and human rights , London ,2011 , p23.

(٧٤) - نقلا عن د. ابراهيم بدوي الشيخ : الامم المتحدة وانتهاكات حقوق الانسان ، بحث منشور في المجلة

المصرية للقانون الدولي ، العدد ٣٦ ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٥ .

(٧٥) - د ماجد لراغب الحلو : القانون الدستوري ، بلا دار نشر ، الاسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ١٢ .

(٧٦) - نقلا اوليفية دي شاينر : اسس الحق في الغذاء : تقرير مقدم الى الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٣ ،

ص ٨-٩ .

(٧٧) - هلال لوفير : العلاقة بين القضاء والحق في الغذاء ، مجلس حقوق الانسان ، الدورة ٢٨ ، ٢٠١٥ ،

ص ٨ .

(٧٨) - Galoy Chrstepho :the food and access to justice , delhi – India ,2009 ,p58 .

(٧٩) - جيل كوترك : اعلان الألفية وحقوق الانسان ، المكتب الإنمائي ، بلا مكان نشر ، ٢٠١١ ، ص ١٢٦ .

المصادر

القران الكريم

اولا : كتب اللغة والتفسير

- ١- ابن العربي : احكام القران ، تعليق محمد عبد القادر عطا ، ط٣، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ،
- ٢- القرطبي : الجامع لأحكام القران ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن ، ج٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
- ٣- محمد بن مكرم بن منظور : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٣ .
- ٤- مصطفى جواد المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية الاصلية ، ط٢ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٥ .
- ٥- مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، ط٤ ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

ثانيا : الكتب

- ١- د ابراهيم احمد سعيد: اهمية الاستثمارات في الامن الغذائي العربي ، بلا دار نشر ، دمشق ، ٢٠١١ ،
- ٢- د. احسان حميد المفرجي و د. كطران زغير نعمة و د. رعد ناجي الجدة ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، جامعة بغداد ، كلية القانون ، بغداد ، ١٩٨٩ ،
- ٣- د . احمد صلاح طاحون : التصحر واستعمالات الاراضي في مصر ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، ٢٠١٠ .
- ٤- د . احمد عبد الونيس : الاصول العامة للعلاقات الدولية في الاسلام وقت السلم ، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ٥- د اسامة محمد سلام : البصمة المائية للأمارات العربية المتحدة ، مؤشرات امن الماء والغذاء ، القاهرة ، ٢٠١٠ .
- ٦- د . ايمان عبد المنعم زهران : المحدد المائي كألية للصراع في المشرق العربي ، المكتب العربي للمعارف ، عمان ، ٢٠١٠ .
- ٧- د . تفات عبد الحق : التسويق الزراعي واثره في تحسين الامن الغذائي ، مطبعة قاصدي مرياح ، الجزائر ، ٢٠١١ .

- ٨- د جهاد عودة : علم الإدارة الدولية ، البناء التحتي للعلاقات الدولية ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٤
- ٩- د حسوني جدوع عبد الله : التصحر وتدهور النظام البيئي ، ط١ ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١٠ .
- ١٠- د . خضر خضر ، مفاهيم في علم السياسة ، ط١ ، المؤسسة الحديثة ، لبنان ، ٢٠١١ .
- ١١- د . سناء المومني : حالة الامن الغذائي في الاردن ، دائرة الاحصاء العامة ، عمان ، ٢٠١١ .
- ١٢- د سهيل حسين الفتلاوي : الامم المتحدة ، الاهداف والمقاصد ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ .
- ١٣- د . صبحي القاسم : تحديات الامن الغذائي العربي ، المؤسسة العربية ، عمان ، ٢٠١٠ .
- ١٤- د . عامر حسن فياض ود . علي عباس مراد ، مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط ، دار الكتب ، بنغازي ، ٢٠٠٤ .
- ١٥- د . عبد الرحمن بسيوني : الامن الغذائي وامكانية تحقيقه ، ج١ ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ١٦- د . عبد الغفور إبراهيم احمد : نظرة اقتصادية في مشكلة الامن الغذائي في العراق ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ .
- ١٧- د عبد اللطيف بن عبدالله الخرجي : التنظيم المهني في المملكة العربية السعودية ، ط١ ، بلا دار نشر ، الرياض ، ٢٠١٠ .
- ١٨- د . عبد القادر عبد العزيز : جغرافية الكوارث الطبيعية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ١٩- د . عزة ابراهيم عمارة : الامن الغذائي والتنمية الزراعية في مصر ، بلا دار نشر ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .
- ٢٠- د . علي السلمي وتقديم د . يحيى الجمل : اشكاليات الدستور والبرلمان ، دار سما ، القاهرة ، ٢٠١٥ .
- ٢١- د فوزية غربي : الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي العربي ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠ .
- ٢٢- د ماجد لراغب الحلو : القانون الدستوري ، بلا دار نشر ، الاسكندرية ، ١٩٩٧ .
- ٢٣- د . محمد السيد عبد السلام : الامن الغذائي للوطن العربي ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٨

- ٢٤- د. محمد المساوي : حقوق الانسان في الدساتير العربية وسؤال دولة الحق والقانون ،
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ،
٢٠١٨ .
- ٢٥- د. محمد المقبل : سياسات وبرامج الاصلاحات الاقتصادية واثرها على القطاع الزراعي
، ط١ ، الجزائر ، ٢٠١٢ .
- ٢٦- د. محمد بن حمد ال شيخ : اقتصاديات الموارد الطبيعية ، دار العيكات للنشر والتوزيع ،
الرياض ، ٢٠٠٧ .
- ٢٧- د. محمد دويدار : تاريخ الاقتصاد ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ
نشر .
- ٢٨- د. محمد صادق اسماعيل : المياه العربية وحروب المستقبل ، العربي للنشر والتوزيع ،
القاهرة ، ٢٠١٢ .
- ٢٩- د. محمد رفيق حمدان : الامن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق ، ط١ ، دار وائل للنشر
، الاردن ، ١٩٩٩ .
- ٣٠- د. محمد علي الغرا : مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، عالم المعرفة ، الكويت ،
١٩٧٨ .
- ٣١- د. محمد علي عبد الله : التغيرات المناخية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .
- ٣٢- د. محمود شاكر سعيد و.د. خالد عبد العزيز : مفاهيم امنية ، ط١ ، مطبعة جامعة
نايف العربية ، الرياض ، ٢٠١٠ .
- ٣٣- د. مشحن زيد التميمي : فلسفة التاريخ عن ابن رشد ، صفحات للدراسات والنشر ،
دمشق ، ٢٠١٠ .
- ٣٤- د. نعمان عطا الهيبي : حقوق الانسان - القواعد والاليات الدولية ، ط١ ، دار ومؤسسة
رسلان للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠١١ .
- ٣٥- د. يوسف عبد المجيد فايد : دراسة مقارنة للتصنيفات المناخية ، القاهرة ، الجمعية
الجغرافية المصرية ، ١٩٩٣ .

ثالثا البحوث المنشورة

- ١- د حامد وديع : سلاح الغذاء ومستقبل التعامل الدولي مع الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٣٩ ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٢- رانية ثابت الدروبي : واقع الامن الغذائي العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٤ ، ١٤ ، ٢٠٠٨ .
- ٣- د مجيد حسن الوندائي : التحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد ٢٠ ، ٢٠١٠ .
- ٤- د منصور الراوي : الفجوة الحبوبية في الوطن العربي ، الواقع والطموح ، بحث منشور في مجلة الاقتصادي العربي العدد ١١ ، ١٩٩٧ .

رابعا : الرسائل والاطاريح

- ١- سهلية بالخير : دور الضوابط الاخلاقية في تحقيق الامن الغذائي في الاسلام ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الجزائر ، ٢٠١٥ .
- ٢- رباب علي : التبعية الغذائية والامن القومي العربي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، ٢٠١٠ .
- ٣- قصوري ريم : الامن الغذائي والتنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير ، جامعة باجي مختار ، ٢٠١٢ .
- ٤- عبد الحفيظ كنية : مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٣ .

خامسا : المصادر المترجمة

- ١- اوليفية دي شاينر : اسس الحق في الغذاء ، تقرير مقدم الى الامم المتحدة باللغتين العربية والانكليزية ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٣ .
- ٢- جيل كوترك : اعلان الألفية وحقوق الانسان ، المكتب الإنمائي ، بلا مكان نشر ، ٢٠١١ .
- ٣- فرنسيس مورلابية و جوزيف كولنير : صناعة الجوع ، ترجمة احمد حسان ، بلا دار نشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٤- هالال لوفير : العلاقة بين القضاء والحق في الغذاء ، ترجمة مجلس حقوق الانسان ،
الدورة ٢٨ ، ٢٠١٥ .

سادسا : مواقع الانترنت

- ١- د. عبد الله الهاشم ، كلية التربية - جامعة الكويت : انواع ومناطق التنوع البيولوجي ،
موقع جهاز شؤون البيئة في جمهورية مصر العربية (www.eeaa.gov) .
- ٢- www.bbc.net
- ٣- WWW.ARIJ.ORG
- ٤- SWI SWISSINFO .CH
- ٥- WWW.Aljazeera.net

سابعا : الكتب باللغة الانكليزية

- 1- Amaartya sena : freedom and human rights , London ,2011
- 2- Columbia in food security , university of South Carolina Edward Carr: society , 2006.
- 3- Galoy Chrstepho :the food and access to justice , delhi – India ,2009.
- 4- Luis Afredo : Food Security and desertification. China policy institute , 2010.

Abstract

The constitutional document imposes many obligations and duties on the public authorities in the state, most notably providing food to all the inhabitants of the state. This duty is new, due mainly to the legislator's efforts at the level of international law and then to the level of domestic legislation.

The concept of satisfying the food needs is linked to the national security of the state as it affects its political independence and is a criterion for measuring the economic and social strength of the state. Countries with developed economies are characterized by the abundance and export of foodstuffs to countries that can not satisfy their demand for domestic products. In some countries, but also to provide an adequate supply of food to fill the demand in the future in the event of emergency conditions under which food can not be produced. It is worth mentioning that many constitutional systems have adopted the concept of food security by To its importance and its impact on the lives of the population as it is not possible to imagine the continuation of the permanence of human life in the case of depletion or exposure to levels of danger .

Constitutional Organization for Food Security

By

Dr.Mitham Menfi Kadhiem